

منتجات الهندسة المالية الإسلامية: واقع وآفاق

الدكتورة: بوخدوني وهيبة

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

جامعة البليدة 02

الجزائر

مقدمة:

لقد شهدت الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، التي تقوم على الصواب والقواعد المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية، مجموعة من التطورات المتلاحقة والمتسارعة، سواء في حجم سوقها، أو من حيث دائرة انتشارها التي امتدت حتى للدول غير الإسلامية.

ولكن بالرغم من تلك التطورات فإن الصناعة المالية الإسلامية تواجه جملة من التحديات، والتي يأتي على رأسها تطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات المالية التقليدية، وتمكن المؤسسات المالية الإسلامية من توفير مجموعة من الأدوات التمويلية التي تلبي احتياجات عملائها.

من هذا المنطلق يتعين على الصناعة المالية الإسلامية أن تحرص على ابتكار منتجات وأدوات مالية تجسد خصوصية الاقتصاد الإسلامي، في إطار ما أسطُح على تسميته بالهندسة المالية الإسلامية التي أنتجت مجموعة من الأدوات والصيغ الاستثمارية الخاصة بها والخاضعة لضوابط الاقتصاد الإسلامي، متجنبة المعاملات القائمة على الفائدة الربوية والمجازفات التي تقترب إلى صور القمار أكثر منها إلى الاستثمار، وهو ما تستبعده الصناعة المالية الإسلامية في تنظيم أعمالها التمويلية لتحقيق مصلحة جميع الأطراف المشاركة في العمليات الاستثمارية، وتحفظ التوازن بين دائرتي الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، ما يؤدي في الأخير إلى المحافظة على الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي.

إنّ صناعة الهندسة الماليّة الإسلاميّة تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات ماليّة تجمع بين المصداقيّة الشرعيّة والكفاءة الإقتصاديّة، فالمصداقيّة الشرعيّة هي الأساس في كونها إسلاميّة، والكفاءة الإقتصاديّة هي الأساس في قدرتها على تلبية الإحتياجات الإقتصاديّة ومنافسة الأدوات التقليديّة.

- إشكالية البحث

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكاليّة الرئيسيّة لهذه الورقة البحثيّة على النحو التالي: ما هو واقع منتجات الهندسة الماليّة الإسلاميّة وإلى أيّ مدى يمكن تطويرها في ضوء التوأمة الشرعيّة - الفنيّة؟

- أهميّة البحث:

تبرز أهميّة هذا البحث من خلال ما أثير في الآونة الأخيرة من نقاشات حول مصداقيّة منتجات الهندسة الماليّة والحاجة إلى إيجاد منتجات تحقّق الكفاءة الإقتصاديّة والمصداقيّة الشرعيّة خاصّة بعد تبنيّ الدّول غير الإسلاميّة فكرة العمل وفق مبادئ النّظام المالي الإسلامي، وتتجلّى الأهميّة في إظهار الدّور الذي يمكن أن تلعبه الصّناعة الماليّة الإسلاميّة في دعم المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة وزيادة قدرتها التنافسيّة خاصّة إذا ما تمّ تطوير وابتكار منتجات ماليّة إسلاميّة أصيلة متنوّعة وقادرة على تلبية الإحتياجات الإقتصاديّة فموضوع صناعة الهندسة الماليّة قضية أساسيّة بحيث أصبح بقاء المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة مرهوناً بوجودها، ضف إلى ذلك الإضطرابات التي يمرّ بها الإقتصاد العالمي اليوم جعلته يخوض في البحث عن بدائل وحلول جديدة وهو على استعداد لقبولها ما دامت تحقّق أهدافه ممّا جعل بعض المؤسّسات الماليّة التقليديّة تستخدم أدوات التّمويل الإسلاميّة.

ومما زاد من أهميّة هذا الموضوع هو إقبال العديد من الباحثين لدراسته نظريًا وعمليًا في الآونة الأخيرة خاصّة بعدما تأكّد لدى العديد من الجهات أنّ النّظام المالي الإسلامي هو البديل الأمثل للنّظام التّقليدي وبهذا نرى الفرصة مواتية لتسليط الضّوء على البدائل الشّرعيّة وهندستها.

- **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- 1- تسليط الضّوء على المفهوم العلمي المعاصر للهندسة الماليّة الإسلاميّة.
- 2- التّعريف بمختلف منتجات الهندسة الماليّة الإسلاميّة.
- 3- إبراز مختلف التّحديات التي تواجهها الهندسة الماليّة الإسلاميّة.
- 4- تقديم مناهج وإقتراحات لتطوير الهندسة الماليّة الإسلاميّة.

- **محتويات البحث:** سوف نتعرّض في هذه الورقة البحثيّة للمحاور الأساسيّة التّالية:

- مفاهيم حول الهندسة الماليّة الإسلاميّة.
- أنواع منتجات الهندسة الماليّة الإسلاميّة.
- التّحديات التي تواجه الهندسة الماليّة الإسلاميّة ومنتجاتها.
- مناهج وإقتراحات لتطوير الهندسة الماليّة الإسلاميّة.

أولاً: مفاهيم حول الهندسة الماليّة الإسلاميّة

تعتبر الهندسة المالية مصدرا من مصادر الإبداع والابتكار الذي نحتاج إليه المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها خاصة المصارف، من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للعملاء، الأمر الذي يضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها في ظل بيئة تسودها التنافسية.

وباعتبار المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تجسد خصوصية الاقتصاد الإسلامي، فقد عملت على ابتكار منتجات وأدوات مالية في إطار ما اصطلح على تسميته بالهندسة المالية الإسلامية التي أنتجت مجموعة من الأدوات والصيغ التمويلية والاستثمارية الخاصة بها والخاضعة لضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي⁽¹⁾.

1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها

1-1. تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية، مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجبات الشرع الحنيف⁽²⁾.

ويلاحظ أن هذا التعريف مطابق لتعريف الهندسة المالية التقليدية غير أنه أضاف عنصرا جديدا وهو أنه يأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يكون متوافقا ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وهذا التعريف يشير إلى أنّ الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار آليات تمويلية جديدة.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.
- أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقا، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، أي تتميز بالمصادقية الشرعية⁽³⁾.

1-2. خصائص الهندسة المالية الإسلامية

الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. فالمصداقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.

أ. المصداقية الشرعية

تعني المصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان. وعليه ينبغي أن نفرق بين دائرة ما هو جائز شرعا، وبين ما تطمح إليه الصناعة الإسلامية. فالصناعة المالية الإسلامية تطمح لمنتجات وآليات نموذجية، بينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجا بمقياس العصر الحاضر، وما ليس كذلك. السبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان، وظروف الأفراد والمجتمعات تتفاوت وتتناب، فقد لا تكون الحلول النموذجية الآن ملائمة لعصر آخر، بينما الحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجا للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيرا عن الإسلام.

ب. الكفاءة الاقتصادية

تميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصداقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندية المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية. ويمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة⁽⁴⁾.

ج. العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية

إن الخاصيتين المشار إليهما: المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، ليستا منعزلتين عن بعضهما، بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصادقية والعكس صحيح⁽⁵⁾.

2. مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل أهم المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الهندسة المالية التي تراعي ضوابط أحكام الشريعة الإسلامية فيما يلي⁽⁶⁾:

1-2. التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية والاستثمارية

وتعتبر الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي للوصول بالأداء الاقتصادي إلى الوضع الأمثل، باعتبار أنه اقتصاد يحقق التوافق بين النشاط الربحي تعتمده الفلسفة الرأسمالية، والنشاط غير الربحي الذي تقوم عليه الفلسفة الاشتراكية.

2-2. التكامل بين الاقتصاديين الحقيقي والمالي

فالأساس ليس الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي هو ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، حيث أن النقود يجب أن تتقلب إلى سلعة أو منفعة، ثم تتقلب هاتين الأخيرتين إلى نقود وهكذا، وهي المعادلة التي تقوم عليها تقريبا كل صيغ التمويل والاستثمار التي تعمل وفقها المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المرابحة والإجارة والمشاركة والمضاربة وغيرها.

وبالتالي فإن هذا المبدأ يقوم على ضرورة وجود تكامل بين الاقتصاديين النقدي والعيني، وهذا يقتضي أن تقوم المنتجات المالية الإسلامية على توسيط السلع وحدوث تبادل حقيقي، وليس مجرد مبادلة نقد بنقد المنافي لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى توليد قيمة مضافة وثرثرة حقيقية في المجتمع.

2-3. الحل والمشروعية في المعاملات المالية

ينص هذا المبدأ على أن الأصل في المعاملات الحلال والمشروعية، إلا إذا خالفت نوا شرعياً، ويقتضي بأن دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية هو الأهم، بما أن دائرة الحرام تتميز بضيقها على عكس دائرة الحلال، وتعد هذه القاعدة الأساس في فهم وتطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

إن لهذه القاعدة تأثيرها العملي في تحرير عقلية الابتكار والتجديد لدى القائمين على التطوير في المؤسسات المالية الإسلامية من الأحكام الشرعية التفصيلية التي تؤدي إلى تباطؤ طرح الأفكار الجديدة التي من شأنها أن تنقلب إلى منتجات مبتكرة.

2-4. التناسب بين العقد والهدف المقصود منه

يقتضي هذا المبدأ تناسبا للعقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون العقد مناسباً وملائماً للنتيجة المطلوبة من المعاملة، وهذا يعني أنه لا بد من ملائمة الشكل مع المضمون، وتوافق الوسائل مع المقاصد، فالصورة تعد أساساً مقبولاً لتقويم المنتج ما لم تتعارض مع الحقيقة عملاً بقاعدة "العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني" التي تعني الالتزام بالمعنى والمقصود إذا كان ذلك ينافي اللفظ⁽⁷⁾.

ثانياً: أنواع منتجات الهندسة المالية الإسلامية

لقد أفرزت الهندسة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية لمختلف المتعاملين مع المصارف الإسلامية. لقد كانت هذه المنتجات متنوعة بين منتجات أصيلة تم استنباطها من مختلف كتب الفقه لتعكس جذور المالية الإسلامية المتوافقة وضوابط المعاملات المالية التي أقرتها آيات القرآن الكريم الأحاديث النبوية الشريفة، كما نجد المنتجات الأخرى التي تقوم على محاكاة المنتجات المالية التقليدية، مع إضفاء الصبغة الشرعية عليها، وتكييفها وفق

ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، لتحقيق بذلك نفس الأهداف التي ترمي إليها المنتجات التقليدية.

1. المنتجات التمويلية

1-1. التورق المصرفي

يعرف التورق على أنه: "تملك أصول بثمن مؤجل ثم بيعها بثمن حال لغير من اشترت منه، والتورق نسبة إلى الورق، وسمي بذلك لأن المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة إنما يقصد الورق وهو الفضة، أي أنه يريد النقود لا السلعة". فالتورق آلية تمويلية يتمكن من طريقها المتورق (طالب النقود) من شراء سلعة بثمن مؤجل، ثم يقوم ببيعها بثمن حال إلى طرف آخر غير الذي اشترت منه قبلاً، وبهذا يكون المتورق قد تحصل على التمويل اللازم من خلال بيع السلعة المملوكة حالاً، على أن يقوم بتسديد ثمنها الآجل حسب ما تم الاتفاق عليه.

أما التورق المصرفي الآلية التمويلية التي يقوم من خلالها عميل المصرف الإسلامي بشراء سلعة من هذا الأخير بالأجل، على أن يقوم ببيعها حالاً لطرف آخر غير البائع الأول، لتكون هذه الصيغة التمويلية آلية للحصول على السيولة النقدية التي يحتاجها العميل.

1-2. الإجارة الموصوفة في الذمة

تعتبر الإجارة الموصوفة في الذمة من بين المنتجات المالية التي تبنتها المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات معينة، وقد عرفت على أنها من العقود: "التي يلتزم فيها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها التام بصفات السلم_ سواء كان محلها منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة أو منفعة شخص كالخياطة والتعليم وليس شرطاً فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون على تملكها للتنفيذ".

فالإجارة الموصوفة في الذمة عقد يلتزم بموجبه المؤجر بتقديم منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة أو منفعة شخص كالخياطة والتعليم وليس شرطاً أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون على تملكها للتنفيذ".

فالإجارة الموصوفة في الذمة عقد يلتزم بموجبه المؤجر بتقديم منفعة وصفها وصفا لا يجعل مجالاً للنزاع، وسواء كان محلها منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة، أو منفعة عمل كالخياطة والتعليم، ولا يشترط فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون قادراً على تملكها للتنفيذ.

1-3. شهادات الإيداع القابلة للتداول

تعتبر شهادات الإيداع للتداول أوراقاً مالية تصدر من قبل المصارف في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حاملها رب المال والمصرف مضارباً بها، وتعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبالنسب المتفق عليها، كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.

يساهم هذا النوع من الشهادات المصرفية في:

- توفير مصدر تمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية، وهو الأمر الذي يمنحها القدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
- تخليص المصارف الإسلامية من عبء الأرصدة العاطلة دون تشغيل، والتي تمثل عبئاً على صافي الأرباح بالنسبة للودائع المشغلة، وذلك من خلال ربط الموارد بالاستخدامات.

- تحقيق رغبة أصحاب الأموال في توافر القدرة على استرداد أموالهم في آجال قصيرة دون أن يؤثر ذلك على قدرة المصارف الإسلامية في توجيه هذه الأموال إلى المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل.
- تتيح لأصحاب الأموال فرصة اختيار النشاط المناسب لرغباتهم.
- تتيح لحاملها ميزة المرونة نظرا لقابليتها للتداول، وهو الأمر الذي يحقق التوافق بين آجال الاستخدامات وآجال الموارد.
- تساعد على توفير أسواق مالية إسلامية إذا تم استخدامها على نطاق واسع.

2. المشتقات المالية المشتقة

2-1. الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط

لقد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق ما يلي:

- **خيار شرط:** حيث يدخل الشخص في العقد اللازم (البيع أو الإيجار أو الإستصناع)، ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة، وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يومل الربح منها، وله الحق في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك اقتران بالربح لأن ذلك يسقط الخيار.
- **بيع عربون:** يعتبر العربون جزءا من ثمن السلعة، يدفعه المشتري للبائع تعويضا عن حبسه لسلعته، حيث يدخل ضمن الثمن المتفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقا للبائع إذا تنازل المشتري عن حقه في التنفيذ.

وتجدر الإشارة إلى أن بيع العربون والخيار يقومان على دفع المشتري لمبلغ من المال مقابل الحق في شراء أصل مالي معين بثمن محدد خلال فترة معينة، على أن يتم تملك في حالة إتمام العقد، أو خسارة المبلغ المدفوع مقدما في حالة العكس، إلا أن بيع العربون يختلف عن الخيار في أنه لا يستخدم من أجل الاستعادة من فروق أسعار الأصل المالي،

بل من أجل شراء الأصل في حد ذاته والانتفاع به، على أنه إذا ثبت له أن الأصل مناسب أمضى الشراء، وإلا فإنه يخسر العربون.

2-2. المستقبلات في إطار عقد السلم

وقد تم تكييف العقود المستقبلية على أساس عقد الاستصناع الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها محل الاستصناع مرتفع القيمة، بحيث يمكن حتى للمشتري القيام بتمويل المصنّع من خلال دفعات محددة لأجل معينة، كما اشترط أن تكون السلعة موصوفة وصفا دقيقا (كما ونوعا) على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة.

2-3. العقود الآجلة في إطار عقد السلم

لقد كيفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم، على أن يكون كلا البديلين مؤجلين.

يمكن استخدام عقود المشتقات المالية في إدارة المخاطر (شرط أن تكون السوق المالية التي تتداول ضمنها هذه العقود سوقا مالية إسلامية) على النحو التالي:

مثلا عقود خيار الشراء: تتلقى طلبات شراء عقود آجلة ومستقبلية وعقود خيار شراء أسهم بتواريخ معينة وأسعار محددة، فتحصل على عمولات من طالبي الشراء أو الراغبين في شراء عقود خيار شراء الأسهم، ويكون الأمر كالتالي:

بالنسبة لطالب الشراء: فإنه يحجز عددًا من الأسهم لدى المؤسسة خلال فترة معينة بحيث يتمكن من شراء هذه الأسهم في الوقت الذي يختاره من هذه الفترة بالسعر المحدد في بداية العقد، مقابل العمولة التي يدفعها، فتكون المؤسسة ملزمة بالبيع بالسعر المتفق عليه

مهما بلغ السعر وقت التنفيذ، ويكون طالب الشراء بالخيار، فإذا ارتفع سعر الأسهم فمن مصلحته أن يقوم بالشراء، لأنه سيدفع السعر المتفق عليه منذ البداية والذي هو أقل من السعر الحالي، أما إذا انخفض سعر الأسهم فليس من مصلحة طالب الشراء تنفيذ طلبه، وفي هذه الحالة تنحصر خسارته في العمولة فقط. أما بالنسبة للمؤسسة فإنها سوف تلتزم بالبيع في حالة ارتفاع سعر الأسهم مهما بلغ الارتفاع، أو أنها ستلتزم عميلاً كان قد التزم بنفسه بالشراء، وفي هذه الحالة فإن هذا العميل سوف تلحق به الخسارة، لأنه سوف يبيع بأقل من السعر الحقيقي، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن هذا العميل كان قد اشترى هذه الأسهم بسعر أقل من السعر الحالي غالباً، وبالتالي فليس هناك خسارة، أما إذا كانت المؤسسة هي التي التزمت بالبيع، فإنها ستقوم بتعويض الخسارة من العمولات التي تتقاضاها خيارات الشراء والدفع وغيرها.

ويمكن أن يأخذ هذا البيع صفة العربون، فإذا رأى المستثمر أن من مصلحته أن يشتري الأسهم في وقت محدد أمضى العقد بالشراء، وإذا رأى العكس تنازل عما دفعه ثمناً لعقد الخيار (العربون).

أما في حالة خيار البيع (الدفع)، فيكون لمالك الأسهم الحق بالبيع إذا شاء، مقابل عمولة يدفعها للمؤسسة وتكون المؤسسة ملزمة بالشراء إذا رغب البائع خلال الفترة المتفق عليها مهما بلغ سعر الأسهم، وتكون المؤسسة ملتزمة بالشراء بنفسها بإيجاد مشتريين مقابل أجر أو عمولة فهي تتلقى طلبات الشراء وتقوم بمقابلتها بطلبات البيع، فإذا تقابلت في الأنواع والأسعار فلا مشكلة، وإذا لم تتقابل فلا بد أن تقوم المؤسسة بنفسها بالشراء أو البيع، وهي إما أن تكسب أو تخسر، فإذا كسبت فلا مشكلة أما إذا خسرت فإنها تعوّض خسائرها من عدة طرق:

- العمليات الرباحة والعمولات.
- يمكن أن تتقاضى رسوم إصدار لعقود خيار الشراء ذات النمط المحدد.

- يمكن أن تتقاضى نسبة للتأمين التكافلي، للصفقات الكبيرة، من المشتريين والبائعين⁽⁸⁾.

3 - المنتجات المالية المركبة

لقد تمت هندسة منتجات مالية تقوم فرتها على دمج صيغتين أو أكثر من صيغ التمويل والاستثمار التي يركز عليها نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وامتدت هذه الهندسة حتى للصكوك الإسلامية من خلال تركيب نوعين أكثر منها لتعطي منتجا ماليا مستحدثا، ونعرض فيما يلي بعض هذه الأنواع:

3-1. بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة

يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي:

- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشارك.

- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمر الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية.

- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق.

وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولا يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المرابحة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يبتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة ويكون أيضا مكملاً لعمل التجار وليس منافساً لهم.

3-2. المغارسة المشتركة

تقوم فكرة هذا النموذج على تملك المصرف الإسلامي للأراضي الصالحة للزراعة، على أن يتفق مع أصحاب الخبرة والتخصص في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، حيث وبعد إجراء الدراسة اللازمة لمعرفة مدى ملاءمة غرس الأشجار المثمرة في الأراضي محل العقد، يتم الاتفاق بين الطرفين على غرسها مع تملك الخبراء جزءاً من الأرض، وحصولهم على جزء من المحصول، وكذا جزء من الأشجار. ومن شروطها:

- تحديد مدتها الزمنية حسب نوعية الأشجار في إثمارها.

- يكون النصيب الأكبر من الثمار والأشجار والأرض للمصرف.

- يحظى الخبراء بالجزء الباقي من الثمار والأشجار والأرض المملوكة.

3-3. المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة

تقوم المغارسة المقرونة بالبيع على تملك المصرف الإسلامي لأرض صالحة للزراعة، حيث يقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين على أن يقرن هذا البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون الأجر جزءاً من الشجر والثمر.

وتعتبر المغارسة من المنتجات التي يجب أن تحظى بالتطبيق كباقي المنتجات الأخرى، ذلك أنها تسهم في توظيف أصحاب الخبرة الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية، وإيجاد مصادر جديدة لإحلال الواردات، إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية⁽⁹⁾.

4 - الصكوك الإسلامية

4-1. مفهوم الصكوك الإسلامية

يقصد بالصكوك الإسلامية "تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول".

أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عرفتها بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".

وانطلاقاً مما سبق يمكن اعتبار الصكوك الإسلامية على أنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباحاً شرعياً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية".

4-2. أهمية الصكوك الإسلامية

لقد ازدادت أهمية إصدار الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل، من أبرزه:

- إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي.
- إتاحة الفرصة أمام البنوك لمركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسية النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.
- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.

- الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

ويتضح مما سبق ونتيجة لزيادة الاهتمام بإصدار الصكوك الإسلامية وتوسعها، سيؤدي حتما إلى زيادة تداول الأدوات المالية وتنشيط السوق المالية الإسلامية وتجاوبها مع احتياجات المدخرين والمستثمرين والدولة بآليات تستبعد الفوائد المحرمة شرعا.

4-3. أهداف الصكوك الإسلامية

تتمثل الأهداف الأساسية للإصدار الصكوك الإسلامية فيما يلي:

- المساهمة في جمع رأس مال تمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع.

- تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

- تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا.

4-4. خصائص الصكوك الإسلامية

هناك خصائص تميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى، ساهمت في انتشارها انتشارا واسعا، تتمثل فيما يلي:

تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقات بين المشتركين فيها هو الإشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطى لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقا من قيمتها الاسمية، وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفقا لقاعدة الغنم بالغرم.

وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة

تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصا شائعا في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية.

تصدر وتتداول وفقا للشروط والضوابط الشرعية

تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها⁽¹⁰⁾.

4-5. أنواع الصكوك الإسلامية

تتعدد الصكوك الإسلامية باختلاف آليات إصدارها التي تتم وفق صيغ التمويل الإسلامية لذلك فإنه يمكن تصنيف تلك الصكوك على النحو التالي:

صكوك الإجارة

عبارة عن وثائق متساوية القيمة امثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدر دخلا، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية بصكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية. وتنقسم صكوك الإجارة إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في: صكوك ملكية الموجودات (الأعيان)، صكوك ملكية المنافع، صكوك ملكية الخدمات، كما يتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم، وهي قابلة للتداول وتقدر قيمتها السوقية.

كما تتميز بصلاحياتها للوسائط المالية لتمويل العديد من المشروعات، كما تتمتع بمرونة على مستوى الإصدار أو على مستوى التداول، وتوفر للمؤجر إيرادا ثابتا وشبه مستقر.

صكوك المشاركة

عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار.

ويمكن تقسيم صكوك المشاركة من عدة اتجاهات:

1. وفقا لطبيعة الأصول المملوكة: هناك مشاركات في النفقات المتغيرة والمشاركة المستمرة التي تدخل في تكوين رأس المال الثابت.
2. وفقا للاستمرار: المشاركة المستمرة في شكل أسهم، والمشاركة المتناقصة التي يسترد فيها المصرف مشاركته بالتدريج مع حصة ربحه.
3. وفقا لأغراض المشاركة: منها المشاركات التجارية، المشاركات الزراعية، والمشاركات الصناعية.
4. وفقا للمدة: قصيرة الأجل وطويلة الأجل.
5. وفقا للاستخدام: مشاركات عامة مع كل نشاط المصرف، مشاركات متخصصة لمشاريع معينة أو نشاط معين.

كما يمول صك المشاركة العديد من الأنشطة منها: الاستثمارات المباشرة الجديدة، التوسعات في مشروعات قائمة المشاركة المتناقصة، تمويل رأس المال العامل، كما يمكن إيجاز الأساليب الحديثة في تمويل رأس المال العامل في ثلاثة أنواع:

- تمويل الأصول الثابتة والمتداولة للمشروعات، كنصيب لها في المشاركة ونصيب المصرف في سقف معين والسحب منه كذلك محدد، كما يتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقا لهذا السقف ونسبته إلى الأصول الثابتة والأصول المتداولة.
- يقوم المصرف بتمويل الأصول المتداولة فقط مع تأجير الأصول الثابتة، ويتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقا لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة.
- يقوم المصرف بتمويل الأصول المتداولة أيضا كما في النوع السابق، إلا أنه يقوم بتمويل الأصول الثابتة على سبيل الهبة أو التبرع، ومن ثم يتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقا لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة.

صكوك المراجعة

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، ويعتبر صك المرابحة ملائماً ومناسباً للمستثمرين والمدخرين الذين يطلبون الحصول على عائد مناسب مع عدم المخاطرة بأموالهم حيث يطلب المتعامل من المصرف بأن يقوم بشراء سلعة ما لحسابه بمواصفات محددة، ويتعهد في طلبه هذا بشراء السلعة هذه بعد تملك المصرف لها، ويتفق كل من الزبون والمصرف في عقد المرابحة على سعر السلعة ونسبة الربح، وطريقة السداد وغيرها من الشروط الأساسية اللازمة لإتمام الصفقة.

صكوك المضاربة

هي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة فتمثل عامل المضاربة (المستثمر)، ويتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال.

كما تعد صكوك المضاربة هي البديل عن حسابات الاستثمار في البنوك التقليدية، حيث يقوم المستثمرون بشراء الصكوك مقابل قيام المصرف باستثمار أموالهم وفق عقد المضاربة في أنشطة المصرف، وتنقسم المضاربة إلى قسمين:

1. مضاربة مطلقة: وهي التي لا تتقيد بزمن ول مكان، ولا نوع تجارة أو استثمار.
2. مضاربة مقيدة: وهي عكس النوع الأول، أي هي ما قيدت بعض ذلك أو كله.

صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك. فهي صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدات مطلوبة من المؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة و ثمن البيع⁽¹¹⁾.

صكوك السلم: تمثل ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى السلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع، وتعتبر صكوك السلم أداة متميزة لجذب الموارد المالية للحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون في إنتاج زراعي أو صناعي أو تجاري، فمن ثمن بيع بضاعة آجلة يستطيع المنتج أن يمول عمليات الإنتاج.

صكوك المزارعة: وتحمل هذه صكوك قيمة متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل تكاليف الزراعة بموجب عقد المزارعة ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المذكور في العقد.

المصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض مالكاها أو مالك منافعها، والمكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة (أصحاب العمل بأنفسهم أو بغيرهم)، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة.

وقد يكون المصدر هو (المزارع) صاحب العمل والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين اشترت الأرض بحصيلة اكتابهم)، ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.

صكوك المساقاة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد، وصكوك المساقاة يصدرها مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل عمليات السقي والرعاية ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة.

المصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها) التي فيها الشجر، والمكاتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر، وقد يكون المصدر هو المساقى (صاحب العمل)، والمكاتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين سقيت الأرض بحصيلة اكتتابهم) ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار⁽¹²⁾.

صكوك الوكالة: هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها⁽¹³⁾.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها

فرضت التغيرات الجذرية والسريعة التي شهدها العالم الاقتصادي في الفترة الأخيرة ضغوطاً تنافسية حادة، غير متكافئة، خاصة على المؤسسات المالية الإسلامية، التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن بها البقاء والاستمرار إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة وحجماً، وقد انتهت إلى أنه لا يمكن ذلك دون تقديم منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية من جهة وعلى تلبية احتياجات البيئة التي تعمل فيها سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية من جهة أخرى، لذا فبالرغم من الطور الذي عرفته الهندسة المالية الإسلامية، إلا أنها لازالت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات والعقبات التي تعيقها، ومنها:

3-1. الافتقار إلى الكليات ذات الكفاءات والإطارات المؤهلة

يتطلب العمل المالي الإسلامي تأهيلاً خاصاً وكفاءات إدارية تلم بالكفاءة الاقتصادية وموجهات الشرع الحنيف ومما لا شك فيه إن القوة العاملة الضعيفة ستفرض تهديداً من حيث المخاطر التشغيلية وتعيق في نفس الوقت إمكانية نمو النظام المالي الإسلامي.

3-2. الافتقار إلى البحث والتطوير

أظهرت التقارير السنوية لأكثر من 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية، من أجل البحث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه 9 بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات التطوير والبحث في المنتجات الإسلامية.

3-3. غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة منتج مالي مطور أو جديد

تقوم المؤسسات المالية من خلال عملية خلق منتج مالي بتحمل تكاليف التطوير الباهضة ومخاطر تطبيق المنتج للتحقق من جدواه، وبعد نجاح هذا المنتج المطور أو المبتكر نجد أن المؤسسات المالية الأخرى تسارع إلى تطبيقه والاستفادة منه، دون تحمل أي مخاطر أو تكاليف، وهذا ما يثبط عزائم المؤسسات المالية عن محاولة التطوير والابتكار.

3-4. ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية

تواجه أعمال المؤسسات المالية الإسلامية تحدي هام وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية لذا على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى.

3-5. المصداقية والثقة

فهناك من يرى في الصناعة التمويلية الإسلامية قناة لتمويل الإرهاب وموطنا لغسيل الأموال، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بضعف المهارات الإدارية والتي تؤثر على مصداقيتها.

3-6. المنافسة وكفاءة التكلفة

يمثلان هذان العاملان تحديان مهمان للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث الخبرة الكبيرة والشبكات الأوسع والحجم الاقتصادي في السوق العالمي للمؤسسات المالية التقليدية، إضافة إلى مشكلة أخرى وهي تكلفة عمليات التشغيل العالية للمعاملات المالية الإسلامية.

3-7. التسويق

من غير المستغرب أن نجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية ضئيلاً لمحدودية التوعية بالتمويل الإسلامي سواء على مستوى عامة الناس أو ما فيهم بعض القائمين على العلوم الشرعية، وكذلك بسبب عدم فهم الصناعة والافتقار لمعرفة المنتجات، ومن دون تثقيف وتعليم العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامي، سيبقى العملاء بعيداً عن تناول المنتجات الإسلامية.

3-8. عدم تأطير القوانين

- عدم اكتمال التتظير الملائم للعصر، بالرغم من الثراء الذاتي لمناخ العمل المصرفي في الفقه الإسلامي.
- عدم مواكبة آليات ضبط الالتزام الشرعي من حيث الكم أو الكيف نظراً للنمو السريع للمؤسسات المالية الإسلامية دون أن يصحب ذلك إيجاد العدد الكافي والهدف من تلك الآليات سواء كانت تتمثل في هيئات الرقابة الشرعية أو إدارات التدقيق الشرعي أو المراجعين الخارجيين.
- تحدي قوانين البيئة الخارجية حيث تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية المصرف الإسلامي من حيث خضوعه لنصوص قانونية تعارض مع التزامه الشرعي.

3-9. تحدي المعايير المحاسبية

حيث عملت البنوك المركزية على إلزام البنك عموماً بمعايير المحاسبة الدولية، أو اشتقاق بعض المعايير المحلية والتي لا تخرج في جوهرها عنها، ولما قامت المصارف الإسلامية وجدت نفسها تحت طائلة ذلك الإلزام بالمعايير المحاسبة الدولية، في حين أن بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية مثل معيار التأجير التمليكي الذي يخلط أحكام البيع مع الإجارة، ومن خلال عرض التحديات نستنتج وجوب مراعاة متطلبات من قبل الهندسة المالية الإسلامية⁽¹⁴⁾.

رابعاً: مناهج واقتراحات لتطوير الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها

يمكن أن يكون للهندسة المالية الإسلامية عدة مداخل، وهي تتعدد تبعاً للطرق الممكنة استخدامها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في إقامة هذه الهندسة، لكنها في الغالب الأعم لا تخرج عن المنهجين التاليين⁽¹⁵⁾:

4-1. منهج المحاكاة

والذي يعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة من منتج الهندسة المالية الإسلامية، وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي.

وبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات حيث تثير الكثير من الجدل، فإن المنهجية التي تتبعها، قائمة على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية.

وإذا كان من أبرز مزاياها السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إذ أنها لا تتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات الرائدة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع، فإن سلبياته كثيرة منها:

- أن تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة تحتها ولا قيمة اقتصادية من ورائها وهذا ما يضعف قناعات العملاء بالمنتجات الإسلامية، يجعل التمويل الإسلامي

محل شك وريبة، بل وتصبح تلك الضوابط عبئاً وعائقاً أمام المؤسسات المالية، إذ هي لا تحقق أي قيمة مضافة، بل مجرد تكلفة إضافية، ومن الطبيعي ف هذه الحالة أن تحمّل المؤسسات المالية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها.

- المنتجات المالية التقليدية تناسب الهندسة المالية التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، وبالتالي فإن محاكاة هذه المنتجات يستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية، بحيث تصبح الهندسة المالية الإسلامية في النهاية عاني من نفس الأمراض والأزمات التي تعاني منها الهندسة المالية التقليدية.

- أي منتج للهندسة المالية التقليدية هو جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محددة، فمحاولة تقليد جوهر هذه المنظومة وأساسها، يجر الهندسة المالية الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها، وهو ما يجعلها مهددة بأن تفقد شخصيتها وتصبح تابعة بالجملة للهندسة المالية التقليدية، وبذلك فإن كل الأمراض والمشكلات التي تعاني منها هذه الأخيرة ستنتقل بدورها إلى الهندسة المالية الإسلامية. فبدلاً من أن يكون التمويل الإسلامي هو الحل للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم اليوم، يصبح للأسف مجرد صدى وانعكاس لهذه المشكلات.

وما سبق لا يعني أن جميع المنتجات التي تقدمها الهندسة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها، ولكن يجب التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية.

4-2. منهج الأصالة والابتكار

المدخل الثاني لتطوير المنتجات المالية الإسلامية هو البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، شرط أن تكون متوافقة ومبادئ الشرع الإسلامي.

هذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء، والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أساس واضحة لهندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية.

لا ريب أن هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية (التكلفة غالباً تكون مرتفعة في بداية التطبيق، ثم بعد ذلك تنخفض)، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الهندسة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية، كما يساعد ذلك على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية.

ولضمان نجاح هذين المنهجين في تطوير منتجات الصناعة المالية الإسلامية ينبغي الاجتهاد في تقوية وسلامة البنية التحتية لها، من خلال العمل على تنفيذ عدد من المشاريع والقيام بمجموعة من الإجراءات التي تعود بالنفع والفائدة على المنتجات المالية الإسلامية بشكل عام، ونذكر منها:

- تأسيس مراكز مختلفة داخل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن هذه المراكز: مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي (مع العملاء والجمهور)، ومركز اعتماد التدريب المالي الإسلامي، ومركز المنتجات المالية الإسلامية، ومركز المعلومات والدراسات المالية، بالإضافة إلى تأسيس الهيئة الشرعية لتكون المرجعية العليا.
- إنشاء مراكز البحث والتطوير تشترك في رأسماله جميع المؤسسات المالية الإسلامية والنوافذ الإسلامية.

- خلق البيئة المناسبة داخل المؤسسات المالية للتطوير والابتكار عبر تحفيز الموظفين وخلق ثقافة الإبداع والابتكار.
- إعادة وتأهيل الإطارات اللازمة والتي تجمع بين الجوانب الفقهية والاقتصادية.
- تطوير سياسات تسويق المنتجات المالية الإسلامية، لإشباع احتياجات المسلمين وغير المسلمين.
- إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهد الجماعي ولتوحيد الفتاوى.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه المداخلة التطرق إلى أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية والعمل على تطويرها لما لها من دور فعال في تعزيز متانة النظام المالي الإسلامي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها ومناهج تطويرها وتفعيلها.

نتائج الدراسة

- تمكنت الهندسة المالية الإسلامية من تخطي مرحلة الانطلاق بنجاح لكنها تواجه مجموعة من التحديات.
- تحتاج المنتجات المالية الإسلامية إلى التطوير والإبداع والابتكار.
- تطوير الهندسة المالية ومنتجاتها لا يتم إلا بتكامل المنظومة التالية: البنوك، المؤسسات المالية والسوق المالي والبنك المركزي والمتعاملين الإقتصاديين والباحثين.

التوصيات والمقترحات:

بناء على النتائج أعلاه، يمكن صياغة التوصيات التالية:

- العمل على إنشاء مؤسسة بحثية تمولها مختلف الجهات الحكومية والخاصة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية مع ضرورة القيام بدراسات بحثية للتجارب الرائدة في العالم الإسلامي.
- ضرورة تطوير المنتجات المالية الإسلامية بالجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- ضرورة استمرار الحكومات في التشجيع بالاعتماد على المنتجات المالية الإسلامية في تمويل مشروعاتها التنموية.
- الاستمرار في نشر ثقافة المنتجات المالية الإسلامية بمختلف أنواعها في أوساط مجتمعات الأعمال بوصفها أدوات مالية تقدم حلولاً مبتكرة لهم في مجال حشد وتوظيف الموارد.
- السعي إلى توحيد المعايير الشرعية الخاصة بإصدار الصكوك بين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية تحت رعاية مجمع الفقه الإسلامي العالمي حتى يمكن تبنيها من قبل البنوك الإسلامية.
- التعاون بين الإقتصاديين والفقهاء، وتقديم تكوين متخصص في الهندسة المالية الإسلامية لتخريج مهندسين ماليين شرعيين مع إيجاد وظيفة متخصصة (وظيفة مهندس مالي شرعي) ضمن المؤسسات المالية الإسلامية، مهمتها الأساسية العمل على تصميم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية.

المراجع

- (1) . لعمش أمال، شرفي سارة، "أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية، تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في إصدار صكوك الإجارة"، المؤتمر

- الدولي حول "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، يومي 5 و6 ماي 2014، ص04.
- (2) . فتح الرحمن علي محمد صالح: أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة المصرفي، العدد 26، بنك السودان، الخرطوم، 2002.
- (3) . عبد الكريم أحمد فندوز: "إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2012، ص17.
- (4) . عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي: "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، جدة المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999، ص55.
- (5) عبد الكريم فندوز: الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 20، العدد 2، 2007، ص 23.
- (6) راجع سالم بن إبراهيم السويلم: "التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ط1، 2007، ص110 - 120.
- (7) . لعمش أمال، شرفي سارة: أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية: تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في إصدار صكوك الإجارة"، مرجع سابق ص5-6.
- (8) . راجع بحث لعمش أمال، شاري سارة " أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية: تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في إصدار صكوك الإجارة"، مرجع سابق ص ص 9-13.
- (9) . عبد الكريم أحمد فندوز: "إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، مرجع سابق ص19.

- (10) نوال بن عمارة: "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، صص 254، 255.
- (11) فروحي حميد: صناعة الصكوك الإسلامية "واقع وآفاق"، الملتقى الدولي الثالث حول الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية"، صفاقص يومي 16-17 جوان 2014، ص ص 4-6.
- (12) أنظر نوال بن عمارة: "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 257.
- (13) سليمان ناصر وربيعة بين زيد: "إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية: دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية"، المؤتمر الدولي الخامس حول "إدارة المخاطر: التنظيم والإشراف"، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن أيام 08/07/06 أكتوبر 2012، ص 04.
- (14) سياسة جدي: "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة ماليزيا والسودان"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص ص 131-132.
- (15) خنيوة محمد الأمين وحنان علي موسى: "منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير"، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2016.

http://iefpedia.com/arab/wp_content/Uploads/2011/03pdf.